

تحسّن قوي لاقتصاد دبي في ديسمبر.. وانتعاش الإنشاءات



«دبي: الخليج»

أظهرت بيانات ديسمبر/ كانون الأول الماضي تحسناً قوياً في الظروف التجارية على مستوى اقتصاد القطاع الخاص في دبي، مدفوعاً بمعدلات أسرع في الإنتاج والأعمال الجديدة الواردة. وسجل «مؤشر الإمارات دبي الوطني» لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي 55.9 نقطة، مرتفعاً بذلك عن 55.2 نقطة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ومحققاً أعلى قراءة له منذ شهر يوليو/ تموز. وبذلك يكون المؤشر قد سجل الآن أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة لعشرة شهور متتالية، وكان الارتفاع الأخير شاملاً للقطاعات الرئيسية الثلاثة الكبرى التي تتابعها الدراسة.

ظل قطاع السفر والسياحة هو الفئة الفرعية الأفضل أداءً في ديسمبر (حيث سجل المؤشر الرئيسي 56.9 نقطة)، يليه قطاع الجملة والتجزئة (56.4 نقطة). ورغم ذلك فقد سجلت شركات الإنشاءات تحولاً إيجابياً في زخم النمو في نهاية 2016، حيث ارتفع المؤشر الرئيسي بحدة إلى 54.3 نقطة، من 51.8 نقطة سجلها في شهر نوفمبر

ارتفاع النشاط التجاري

وأشارت البيانات إلى ارتفاع حاد ومتسارع في النشاط التجاري على مستوى القطاع الخاص في دبي، وكانت وتيرة التوسع هي الأسرع منذ شهر يوليو. وكشفت أن العوامل الرئيسية وراء نمو الإنتاج هي الخلفية الاقتصادية الداعمة، وتحسن معدلات الطلبات الجديدة، واستراتيجيات الأسعار التنافسية. وظل خلق الوظائف هامشياً في ديسمبر، حيث سجلت القطاعات الثلاثة الرئيسية تراجعاً في معدلات نمو التوظيف، كما شهدت شركات الإنشاءات أسرع زيادة في مستويات التوظيف، وتعافى معدل خلق الوظائف ليصل إلى أعلى مستوياته منذ شهر مايو/ أيار في ظل تقارير تفيد بزيادة حجم الأعمال الواردة وتحسن مستوى الثقة بشأن مستقبل النشاط التجاري.

توسع الأعمال الجديدة

واستمر توسع الأعمال الجديدة بمعدل قوي في ديسمبر، وكانت الزيادة الأخيرة هي الأسرع منذ أوائل 2015. وجاء هذا ليعكس الإسهامات القوية من قطاعي السفر والسياحة والجملة والتجزئة، إلى جانب تسارع نمو الطلبات الجديدة بقطاع الإنشاءات حيث وصل إلى أعلى مستوياته منذ شهر مايو. وأشارت التقارير الواردة من الشركات المشاركة في الدراسة إلى أن ارتفاع حجم الأعمال وإنفاق المستهلكين قد أدى إلى التحسن الأخير في أحجام الطلبات الجديدة.

وظلت شركات القطاع الخاص في دبي متفائلة بشأن مستقبل الأعمال في العام المقبل. علاوة على ذلك، فقد ارتفع مستوى التفاؤل إلى أعلى مستوياته منذ شهر يونيو/ حزيران 2015. كما شهدت القطاعات الرئيسية الثلاثة ارتفاعاً في مستوى تفاؤل الشركات، وأولها قطاع السفر والسياحة.

تضخم أسرع

وازداد متوسط أعباء التكلفة في ديسمبر، وكان معدل التضخم هو الأسرع في سبعة شهور، رغم أنه كان متواضعاً. وساهم ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وقوة المنافسة على الأعمال الجديدة في استمرار الضغط على هامش التشغيل. ونتيجة لذلك، فقد انخفضت أسعار المنتجات والخدمات في شركات القطاع الخاص بدبي للشهر الخامس على التوالي في ديسمبر. ومن بين القطاعات الثلاثة الرئيسية، جاء قطاع السفر والسياحة مخالفاً للتوجه العام، حيث ارتفع متوسط أسعار الخدمات والمنتجات في نهاية 2016.

انتعاش قطاع الإنشاءات

وقالت خديجة حق، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - الأسواق العالمية والخزينة في بنك الإمارات دبي الوطني: «يعد تعافي قطاع الإنشاءات في ديسمبر أمراً مشجعاً للغاية، خاصة في أعقاب الأداء الواهن نسبياً الذي شهدته القطاع خلال معظم النصف الأول من العام 2016. ونحن نتوقع أن يلعب القطاع دوراً أساسياً في دفع عجلة النمو في دبي خلال 2017 في الوقت الذي تتسارع فيه وتيرة الاستعدادات لمعرض إكسبو الدولي 2020 في دبي».

ما هو مؤشر الإمارات دبي الوطني؟

يعتبر «مؤشر الإمارات دبي الوطني» لمراقبة حركة الاقتصاد مشتقاً من مؤشرات انتشار فردية تقيس التغيرات في الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون السلع المشتراة. وتشير القراءة الأقل من 50.0 نقطة إلى أن اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنقط يشهد تراجعاً بشكل عام؛ وتشير القراءة الأعلى من 50.0 إلى أن

هناك توسعا عاما. وتشير القراءة 50.0 إلى عدم حدوث تغير. وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.